

فوق الطاولة

يونس خلف

التنمية المحلية
سلاح في المواجهة!

ثمة حاجة ملحة اليوم، ونحن نواجه أزمة غير مسبوقة في الحالة المعيشية وعدم توفر المشتقات النفطية، للتذكير بموضوع التنمية المحلية ومشاركة المجتمع المحلي في أي عمل يبدأ من التخطيط وصولاً إلى جدوى أي عمل والأثر الذي يتركه. وينبغي علينا أن نتذكر أنه رغم الظروف الصعبة وتداعيات الأزمة فإن عجلة الحياة مستمرة في الدوران ووقائع الحياة اليومية تجسد الإرادة القوية والحرص اليومية توسع نقاط القوة ومن بينها عملية التنمية من خلال زيادة الإنتاج والاستثمار الأمثل للإمكانات.

صحيح أن أصل البلاء في كل مصائبنا هو الاحتلالات الموجودة وتداعيات الحرب العدوانية على سورية والحصار الخائف الذي لم يعرف التاريخ مثيلاً له لأنه الحصار الوحيد الذي يستهدف سورية وأيضاً كل من يحاول التعاون أو التعامل مع سورية والشعب السوري، لكن الصحيح أيضاً ينبغي أن نذكر أن التنمية عملية ثقافية تستند إلى المعرفة والوعي، فلا تنمية من غير تخطيط سليم ووعي بأهمية الموازنة بين الموارد المتاحة على قلبها بعد السيطرة عليها من الاحتلال وسرقتها وبين الاحتياجات، وهذا يتطلب مراجعة شاملة بأسلوب إدارة الموارد وتنظيم المجتمعات وفي أساليب العمل الزراعي ابتداء من استخدام الموارد المائية بصورة علمية وصولاً إلى تفعيل الإرشاد الزراعي عبر الخدمات الاستشارية والانطلاق نحو توفير الاستثمارات الخاصة التي من شأنها إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في زيادة الدخل، كما

إلى المعرفة والوعي، فلا تنمية من غير تخطيط سليم ووعي بأهمية الموازنة بين الموارد المتاحة على قلبها بعد السيطرة عليها من الاحتلال وسرقتها وبين الاحتياجات، وهذا يتطلب مراجعة شاملة بأسلوب إدارة الموارد وتنظيم المجتمعات وفي أساليب العمل الزراعي ابتداء من استخدام الموارد المائية بصورة علمية وصولاً إلى تفعيل الإرشاد الزراعي عبر الخدمات الاستشارية والانطلاق نحو توفير الاستثمارات الخاصة التي من شأنها إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في زيادة الدخل، كما

إلى المعرفة والوعي، فلا تنمية من غير تخطيط سليم ووعي بأهمية الموازنة بين الموارد المتاحة على قلبها بعد السيطرة عليها من الاحتلال وسرقتها وبين الاحتياجات، وهذا يتطلب مراجعة شاملة بأسلوب إدارة الموارد وتنظيم المجتمعات وفي أساليب العمل الزراعي ابتداء من استخدام الموارد المائية بصورة علمية وصولاً إلى تفعيل الإرشاد الزراعي عبر الخدمات الاستشارية والانطلاق نحو توفير الاستثمارات الخاصة التي من شأنها إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في زيادة الدخل، كما

إلى المعرفة والوعي، فلا تنمية من غير تخطيط سليم ووعي بأهمية الموازنة بين الموارد المتاحة على قلبها بعد السيطرة عليها من الاحتلال وسرقتها وبين الاحتياجات، وهذا يتطلب مراجعة شاملة بأسلوب إدارة الموارد وتنظيم المجتمعات وفي أساليب العمل الزراعي ابتداء من استخدام الموارد المائية بصورة علمية وصولاً إلى تفعيل الإرشاد الزراعي عبر الخدمات الاستشارية والانطلاق نحو توفير الاستثمارات الخاصة التي من شأنها إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في زيادة الدخل، كما

إلى المعرفة والوعي، فلا تنمية من غير تخطيط سليم ووعي بأهمية الموازنة بين الموارد المتاحة على قلبها بعد السيطرة عليها من الاحتلال وسرقتها وبين الاحتياجات، وهذا يتطلب مراجعة شاملة بأسلوب إدارة الموارد وتنظيم المجتمعات وفي أساليب العمل الزراعي ابتداء من استخدام الموارد المائية بصورة علمية وصولاً إلى تفعيل الإرشاد الزراعي عبر الخدمات الاستشارية والانطلاق نحو توفير الاستثمارات الخاصة التي من شأنها إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في زيادة الدخل، كما

إلى المعرفة والوعي، فلا تنمية من غير تخطيط سليم ووعي بأهمية الموازنة بين الموارد المتاحة على قلبها بعد السيطرة عليها من الاحتلال وسرقتها وبين الاحتياجات، وهذا يتطلب مراجعة شاملة بأسلوب إدارة الموارد وتنظيم المجتمعات وفي أساليب العمل الزراعي ابتداء من استخدام الموارد المائية بصورة علمية وصولاً إلى تفعيل الإرشاد الزراعي عبر الخدمات الاستشارية والانطلاق نحو توفير الاستثمارات الخاصة التي من شأنها إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في زيادة الدخل، كما

بعد نشر مشكلة متخصصي باسيلييا سيتي .. اجتماع مع المسؤولين عن المشروع لم يثمر شيئاً
المخصصون بالسكن البديل: قدمنا أربعة مقترحات استندنا فيها إلى مرسوم التأسيس

إطلال ماضي

قدم المخصصون بمساكن باسيلييا سيتي المنطقة التنظيمية الثانية الشكر لصحيفة «الوطن» على تجاوبها مع مطالبهم، ونشر رسالتهم والاستجابة التي لحسوها من المسؤولين بعد نشر مطالبهم الأسبوع الماضي، حيث تم الاجتماع مع نائب المحافظ بحضور المعنيين من المحافظة والإسكان وأعضاء من مجلس المحافظة والمكتب التنفيذي.

وقدم المخصصون بالسكن البديل أربعة مقترحات حصلت صحيفة «الوطن» على نسخة منها وألها حجزت الدفعة النقدية على مراحل حتى يتمكن الأهالي من التأسيس، وتم الطلب من الأهالي تقديم مقترحاتهم لحل المشكلة القائمة التي تتطلب طلب مبالغ كبيرة من المخصصين بمساكن بديلة في باسيلييا سيتي، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنشاء وتغيير المبان أشرت وجعلت القدرة الشرائية للناس تناقل وتحمل مسؤوليتها الجهة التي تأخرت، والمقترح الرابع إطلاق التخصيص لكامل المنطقة وأن يغطي المشروع نفسه من أموال الدفعة الأولى للمخصصين الـ ٦٠٠٠ وعندما ستكون الدفعة كبيرة وتغطي المصاريف، وقال الأهالي: إنه لم يتم الاستماع لمطالبهم خلال الاجتماع وهذا ما زاد من قلقهم إذ

من غير المعقول أن يستيقظ المخصصون بالسكن البديل على قرار دفع ١٠٠ مليون ليرة خلال شهر، مضيفين إن المسؤولين خلال الاجتماع قالوا إنهم لا يريدون النظر إلى الخلف وتحمل أخطاء المسؤولين السابقين، وترغوا بموضوع سعر الكلفة والتضخم.

وبحسب المعطيات التي وصلت إلى صحيفة «الوطن» من لجان الأحياء والمختارين لا يوجد أي شخص لديه المقدرة على دفع ١٠٠ مليون ليرة فوراً، وحتى لو فكر بعض أي شيء للبيع فلا يمكنه التأسيس خلال شهر من التخصيص بحسب الإعلان.

بين رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف أن توزيع الأسمدة للفلاحين عقب رفع سعره مؤخراً لم يزيد ويتم التوزيع حالياً وفقاً للأسعار الجديدة بحسب المتوفر لدى المصارف الزراعية وضمن الإمكانيات المتاحة، مبيناً أن المخصصات المحددة للفلاحين تعتبر قليلة جداً ولا تغطي الحاجة ويجب زيادتها بالتوازي مع زيادة الحاجة لها مع انطلاق موسم زراعة القمح الذي يعتبر من المواسم الإستراتيجية.

وفي تصريح لـ «الوطن» أوضح الخليف أنه عقب صدور قرار رفع أسعار الأسمدة رفع الاتحاد العام للفلاحين مذكرة إلى من هنا نرى أنه لا بد أن يعزز الاهتمام بهذه القومات من خلال تحقيق خطوات متقدمة على طريق التنمية المحلية، وبالتالي المساهمة في تحسين الواقع ولا سيما في هذه الظروف، حيث نحن أحوج ما نكون لتعزيز عناصر القوة في مواجهتنا للتحديات الكبيرة والتغلب على كل الصعاب والتداعيات التي تنجم عن الأزمة.

الجمعيات العراقية لم تستجر الحمضيات السورية حتى الآن

الخليف لـ «الوطن»: الفلاحون لم يتسلموا البطاقات الخاصة بالمحروقات وتوزيع مستلزمات الإنتاج قليل



إمراز محفوظ

بين رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف أن توزيع الأسمدة للفلاحين عقب رفع سعره مؤخراً لم يزيد ويتم التوزيع حالياً وفقاً للأسعار الجديدة بحسب المتوفر لدى المصارف الزراعية وضمن الإمكانيات المتاحة، مبيناً أن المخصصات المحددة للفلاحين تعتبر قليلة جداً ولا تغطي الحاجة ويجب زيادتها بالتوازي مع زيادة الحاجة لها مع انطلاق موسم زراعة القمح الذي يعتبر من المواسم الإستراتيجية.

وفي تصريح لـ «الوطن» أوضح الخليف أنه عقب صدور قرار رفع أسعار الأسمدة رفع الاتحاد العام للفلاحين مذكرة إلى من هنا نرى أنه لا بد أن يعزز الاهتمام بهذه القومات من خلال تحقيق خطوات متقدمة على طريق التنمية المحلية، وبالتالي المساهمة في تحسين الواقع ولا سيما في هذه الظروف، حيث نحن أحوج ما نكون لتعزيز عناصر القوة في مواجهتنا للتحديات الكبيرة والتغلب على كل الصعاب والتداعيات التي تنجم عن الأزمة.

بين رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف أن توزيع الأسمدة للفلاحين عقب رفع سعره مؤخراً لم يزيد ويتم التوزيع حالياً وفقاً للأسعار الجديدة بحسب المتوفر لدى المصارف الزراعية وضمن الإمكانيات المتاحة، مبيناً أن المخصصات المحددة للفلاحين تعتبر قليلة جداً ولا تغطي الحاجة ويجب زيادتها بالتوازي مع زيادة الحاجة لها مع انطلاق موسم زراعة القمح الذي يعتبر من المواسم الإستراتيجية.

وفي تصريح لـ «الوطن» أوضح الخليف أنه عقب صدور قرار رفع أسعار الأسمدة رفع الاتحاد العام للفلاحين مذكرة إلى من هنا نرى أنه لا بد أن يعزز الاهتمام بهذه القومات من خلال تحقيق خطوات متقدمة على طريق التنمية المحلية، وبالتالي المساهمة في تحسين الواقع ولا سيما في هذه الظروف، حيث نحن أحوج ما نكون لتعزيز عناصر القوة في مواجهتنا للتحديات الكبيرة والتغلب على كل الصعاب والتداعيات التي تنجم عن الأزمة.



أجور نقل الخضر بين المحافظات تتضاعف بسبب المحروقات

العقاد لـ «الوطن»: ٥٠ سيارة تصل يومياً من الساحل إلى سوق الهال تكلفة نقلها ٦٠ مليون ليرة

مزارع: ارتفاع أجور النقل ألحقت بنا خسائر كبيرة



هنا غانم

شهدت أجور شحن البضائع المحملة بالخضر والفواكه من الساحل السوري إلى سوق الهال بدمشق ارتفاعاً كبيراً خلال الأيام الأخيرة متأثرة بأزمة الوقود التي اشتدت، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على ارتفاع أسعار البضائع بالشباسة للمواطنين الذين يعانون أساساً من ضعف القوة الشرائية ما ألحق أيضاً بالمزارعين خسائر فادحة من تكاليف زراعة وكلف تشغيلية وأجور عمال وغيرها.

عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه في دمشق محمد العقاد قال في تصريح لـ «الوطن»، إن أجرة نقل السيارة المحملة بالحمضيات والفواكه من الساحل إلى دمشق وصلت إلى ١,٢٠٠ مليون ليرة وأكثر بعد أن كانت بحدود ٤٠٠ ألف ليرة منذ أشهر قليلة، ثم ارتفعت بعدها لتصل إلى ٩٠٠ ألف ليرة أي إن تكاليف الشحن بين المحافظات ارتفعت بنسبة أكثر من ١٠٠ بالمئة نتيجة شراء المازوت من السوق السوداء بسعر تجاوز ١٠ آلاف ليرة سورية للتر الواحد وهي بزيادة مستمرة مبيناً أن هذه التكاليف بكل تأكيد ستضاف إلى سعر البضاعة التي أصبحت تكلفة نقل الكيلو الواحد منها تصل إلى ٢٠٠ ليرة سورية وكل سيارة فيها ٧ أطنان.

وأضاف العقاد إنه يومياً هناك من ٤٠ إلى ٥٠ سيارة تصل من الساحل وبحسبة بسيطة نجد أن أجور النقل فقط يومياً للحمضيات والحمضيات والخضر إلى دول الخليج ما يؤكد أن تكاليف نقل البضائع أصبحت غير مستقرة، ففي كل مرة يمكن أن يكون هناك سعر بحسب سعر الوقود في السوق السوداء.

وعن حركة البيع بالأسواق المحلية من سوق الهال وصفها العقاد بأنها بطيئة أيضاً بسبب تقص البنزين والمازوت موضحاً أن الأسعار هي حسب الشرائيات الصادرة عن التوزيع لافتاً إلى أن زيادة الأسعار مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي جاءت نتيجة ارتفاع سعر المحروقات وتذبذب سعر الصرف.

أحد المزارعين في الساحل أكد لـ «الوطن» أن هناك معاناة حقيقية يعاني منها المزارعين نتيجة ارتفاع أجور الشحن الأمر الذي ألحق بهم خسائر فادحة من تكاليف زراعة وكلف تشغيلية وأجور عمال وغيرها مؤكداً أن الحل الوحيد هو التدخل الحكومي بالبحث عن بدائل حقيقية لتعويض الإخفاقات التسويقية الناتجة عن ارتفاع أجور الشحن وأسعار التصدير للمنتجات الزراعية إلى الدول الصديقة والمجاورة مؤكداً أن جميع دول العالم تدعم التصدير الزراعي السوري.

إلى أن رفع أجور الشحن غير مناسب خاصة في مثل هذه الظروف الاستثنائية، ولا يلي طموحات المزارعين ولا المصدرين ما يؤثر سلباً في المزارع والصادرات السورية مضيفاً إنه حتى مصدر الخضر والفواكه لن يستطيعوا المنافسة في الأسواق الخارجية في ظل الأجور الجديدة، الأمر الذي قد يحرمهم من أسواق رئيسة جهدوا سنوات لفتحها وتعزيز ثقة مستهلكها بالمنتج الزراعي السوري.

خلال شهر .. أكثر من ١٢ مليار ليرة قروض «التسليف» وفق بوليصه التأمين

حسن لـ «الوطن»: أرباح المصرف بحدود ٦ مليارات ليرة وإضافة فئات جديدة للمستفيدين من الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية

صندوق دعم الطاقة، وهذه القروض مدعومة الفائدة أي إن المقترض يتحمل فقط قيمة القرض أما كامل الفائدة وطول مدة القرض يتحملها صندوق دعم الطاقة.

وعن جديد المصرف كشف حسن أنه تم توقيع اتفاقية مع الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية مع وزارة الشؤون الاجتماعية، يتضمن عدد من المستفيدين من التمويل عن طريق هذا الصندوق كأسر الشهداء والعائلات التي تعيها نساء والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة إضافة إلى رواد الأعمال والمستفيدين من برنامج تمكين المسرحيين من خدمة العلم، ومؤخراً تم تشغيل حاملي بطاقات جريح وطن بها وهي قروض مدعومة تتحمل فيها الدولة الجزء الأكبر «نسبة ١٠ بالمئة» من الفائدة والمقترض يتحمل جزءاً بسيطاً من الفائدة وهو ٢ بالمئة، وفيما يخص موضوع سحب الودائع بين حسن أن السحب يتم حسب سقف السحب اليومي وبما يلي حاجات جميع المتعاملين مع المصرف من المسحوبات.



أما عن التعثر بالقرض فقال: إن التعثر لدى المصرف في القروض الإنتاجية في حدوده الدنيا ولا يتجاوز المليار ليرة سورية، أما التعثر في قطاع الدخل المحدود فهو ضعيف كون القروض مضمونة برواتب العاملين وفق تعهد الحسم الموقع من الحساب.

وأوضح أن التعثر في هذا القطاع هو نتيجة التأخر في تحويل قيمة الأقساط من جهة ونتيجة عدم العثور على بعض المتعاملين وكفلائهم بسبب الأحداث والظروف التي وقعت في بعض المحافظات التي تعرضت للإرهاب والاحتداء ويقوم المصرف باتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة لحيال ذلك وتمت متابعة هذه القروض من خلال

نوار هيض

كشف معاون مدير عام مصرف التسليف عدنان حسن، أن المصرف منح خلال شهر تشرين ثاني من العام الحالي، ٥١٢٨ قرضاً بقيمة ١٢ ملياراً، و٦٤٩ مليون ليرة وفق بوليصه التأمين، مبيناً أن إجمالي القروض التي منحت خلال هذا الشهر، بلغت ١٨ مليار ليرة.

وفي تفاصيل العمل وفق بوليصه التأمين بين حسن أنه ونتيجة الأحداث التي انعكست سلباً على القروض وخاصة المتعلقة بصعوبة إيجاد كفل أو الضمان لسنوات، عالج المصرف هذه الفترة عبر تأمين الكفالة فيما يخص قروض الدخل المحدود وإمكانية تأمين حصولهم على قرض، فاستطاع المصرف أن يصل لاتفاق بالتعاون والتنسيق مع المؤسسة العامة السورية للتأمين لضمان هذه القروض ضمن اتفاقية وشروط وضوابط بدل تأمين يتم تسديده وهو لا يتجاوز ٢ بالمئة الدفوع من قيمة القرض طول مدة السداد.

وأكد أنه نتيجة هذا الاتفاق ارتفع الطلب على القروض وكان هناك قروض جديدة بالمصرف ومتعاملون جدد وهو ما تم رصد من خلال قاعدة البيانات المسجلة ضمن المصرف، مشيراً إلى أن عدد القروض الممنوحة خلال عام ٢٠٢٢ بلغت ما يعادل ١٢٨ مليار ليرة.

وعن توزيع هذه القروض ضمن الفئات المحددة أوضح حسن أن نسبة القروض ضمن الدخل المحدود بلغت ١٢ مليار ليرة، وهي تشكل النسبة العظمى من محفظة البنك والتي قاربت (٩٠ بالمئة)، على حين بلغت نسبة القروض لفئات «القروض السكنية»، وهو حصراً لموظفي البنك نحو مليارين و٤٠٠ مليون، وفي القطاع التجاري